

الفصل السابع

المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المعاصرة وآثارها على قطاع التشييد والبناء في مصر

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، والكثير من التحولات الهامة على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية مما انعكس على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى قطاع التشييد بصفة خاصة حيث أصبح يواجه مجموعة من الظروف البيئية الداخلية والخارجية والتي تتمثل فيما يلي :

١ - إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تشرف على تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية ، ولتتضم إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إدارة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢ - تزايد الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر في دعم انتشار النسق الرأسمالي وذلك من خلال تعميم برامج ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي في الدول النامية وكذلك دعم برامج الخصخصة وتشجيع الاستثمارات على الأخص في قطاع الإنتاج .

٣ - الاتجاه نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية ومن أمثلة هذه التكتلات : الاتحاد الأوروبي ، والتكتل الأمريكي الكندي المكسيكي (NAFTA) ، وتكتل دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ومجلس التعاون الخليجي ، والاتحاد المغربي العربي. والجدير بالملاحظة أن التكتلات الاقتصادية لم تعد تقتصر على حرية المبادلات التجارية وإنما تجاوزتها لتشمل القطاعات الخدمية والمالية وعوامل الإنتاج (سياسات الاستثمار والعمالة) . وقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة حول ضرورة قيام تكتل عربي أو تكتل شرق أوسطي في مواجهة التكتلات الإقليمية الخارجية .

٤ - تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها الواضح في العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول العالم ، حيث تحقق هذه الشركات ما يربو على ٢٢% من الناتج القومي العالمي ^(١)، كما تسيطر على أكثر من ثلث الإنتاج العالمي وأكثر من نصف التجارة الدولية وحوالي ٨٠% من مبيعات التكنولوجيا وتصاريح استخدامها ^(٢).

٥ - التقدم الهائل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي ربط العالم إعلامياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً ، وهو ما يطلق عليه الفكر العالمي " الموجة الثالثة " أو "موجة المعلوماتية " والذي له أبلغ الأثر في الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي بكل مجالاته .

٦ - دخول مصر في اتفاقيات المشاركة مثل المشاركة المصرية الأوروبية وهو يقع ضمن المشاركة المتوسطية - الأوروبية ، وقد قامت بعض الدول المتوسطية

^(١) قضايا التخطيط والتنمية ، قضية رقم ٩٩ ، يناير ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومي ، أثر التكتلات الاقتصادية على قطاع الزراعة .

^(٢) أماني أحمد زعرب ، التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وأثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر ، رسالة ماجستير ، تجارة عين شمس ، ١٩٩٦ .

بالتوقيع على مشروعات المشاركة الخاصة بها كإسرائيل وتونس ومصر أخيراً. وكذلك المشاركة المصرية - الأمريكية والتي تهدف إلى تحويل العلاقة بين الطرفين من مرحلة تلقي المساعدات إلى مرحلة الشريك التجاري.

٧ - تطبيق مصر لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تطلبها الهيئات الدولية والذي يهدف إلى تقليص دور القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد القومي . فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار السنوي حوالي ٥١% عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل أقل من ٢٠% قبل عام ١٩٨٢/٨١ ، كذلك بلغ نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٩% عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٥١% عام ١٩٨٢/٨١^(١) . بالإضافة إلى بدء الدولة عدداً من مشروعات التنمية العملاقة والتي يُنتظر أن يكون للقطاع الخاص دور فاعل فيها ، وبالطبع سيكون لقطاع التشييد والبناء دور هام في تلك المشروعات لكونه الجهاز الذي يقوم بتنفيذ أعمال البنية الأساسية لهذه المشروعات .

وغني عن البيان أن التطورات والتغيرات السابقة تحمل في طياتها العديد من الفرص التي يمكن اغتنامها وتعظيم الاستفادة منها ، كما تخلق تهديداً ومحاذير يمكن أن تحد من قدرة الاقتصاد القومي وتعرقل عملية التنمية وهو ما يدعو إلى العمل على تجنب آثارها الضارة والانتباه إلى مضاعفاتها السيئة .

(١) منظمة التجارة العالمية (WTO) :

١ - الخطوط العامة لاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية:

تمثل منظمة التجارة العالمية الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورجواي (١٩٨٦-١٩٩٣) . وكانت جولة أورجواي هي الجولة الثامنة والأخيرة من جولات اتفاقيات

(١) جريدة الأهرام ، عدد ١٩٩٧/٩/٣ ، ص ١٥ .

الجات (GATT) وقد شاركت فيها ١١٧ دولة منها مصر وانتهت بإعلان اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization(WTO). وقد دخلت "الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ .

ويمكن القول إن محصلة دورة أوروغواي إنما تمثلت في الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات والاتفاق على موضوع الملكية الفكرية وكذلك تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية . ويعتبر دخول الخدمات في نطاق اتفاق منظمة التجارة العالمية نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية لما يمثله قطاع الخدمات من أهمية كبيرة في التجارة الدولية ، ويشمل هذا القطاع الخدمات جميع الخدمات المالية من بنوك وشركات تأمين وأسواق مال ، ويشمل كذلك خدمات النقل بكافة أنواعه وشركات الاتصال والمعلومات ونشاط السياحة وأيضاً قطاع الإنشاءات والتعمير ، بالإضافة إلى الخدمات المهنية ذات الطابع التجاري مثل الخدمات الطبية والهندسية والتعليمية .

وقد التزمت مصر والدول الأعضاء بتحرير تجارة الخدمات في قطاعاتها المختلفة بما في ذلك قطاع التشييد والبناء . ومن الجدير بالذكر أن خدمات الإنشاءات والمقاولات تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي للدول المختلفة حيث تمثل ما يتراوح بين ٨-١٠% من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة وبعض الدول النامية مثل الجزائر ومصر ، وحوالي ٣% في الدول الأقل نمواً مثل مملكة نيبال وأوغندا . ويعتبر هذا القطاع مورداً هاماً لفرص العمل سواء العمالة الماهرة أو غير الماهرة كما يمثل في بعض الدول مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي^(١).

(١) د. محسن هلال ، قطاع الإنشاءات والمقاولات في إطار اتفاق التجارة الدولية للخدمات ، ندوة الجات وتأثيرها على صناعة التشييد والبناء في الوطن العربي ، اتحاد المقاولين العرب ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

وبلاحظ أن أهم الدول المصدرة لخدمات الإنشاءات والمقاولات هي الولايات المتحدة حيث تستأثر الشركات الأمريكية بأكثر من ثلث حجم النشاط الدولي في قطاع المقاولات في عام ١٩٩٠ تليها الشركات اليابانية ثم الإيطالية والبريطانية . ومن بين أكبر (٢٥٠) شركة مقاولات في العالم توجد (١٠٨) شركات أوروبية و(٦) شركات أمريكية ، وتستحوذ هذه الشركات مجتمعة على أكثر من ٨٠% من عقود الإنشاءات والمقاولات في دول العالم ^(٢) .

وتعتبر التجارة الدولية في الإنشاءات والخدمات الهندسية بمثابة نشاط يتم عبر الحدود ويشمل الانتقال المؤقت - خلال فترة المشروع - لكل من الأشخاص والمعدات والسلع الرأسمالية بقدر إمكانية نقلها . وليس من الضروري دائماً أن تقوم شركات المقاولات بإنشاء فروع لها في الدولة المستوردة للخدمة إلا إذا اشترطت الدولة ذلك أو إذا قامت هذه الشركات بنشاط دائم في هذه الدولة .

ونظراً للقيود التي كانت تواجه شركات المقاولات عند ممارسة نشاطها في الدول الأخرى والتي كانت تتمثل في المعاملة التفضيلية للشركات الوطنية والمساعدات الحكومية لشركات المقاولات المحلية والإجراءات الضريبية والقيود على انتقال الأفراد الأجانب ، جاءت اتفاقية منظمة التجارة العالمية لإزالة هذه القيود ليس فقط في قطاع الإنشاءات والمقاولات بل في قطاعات الخدمات الأخرى القابلة للتجارة الدولية .

كما أنه بموجب هذه الاتفاقية تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بفتح أسواقها أمام الشركات التابعة للدول الأخرى دونما تفرقة في المعاملة بين دولة وأخرى .

(٢) د. محسن هلال . المرجع السابق .

ويجب التنويه بأن قطاع التشييد والبناء في مصر لن يتأثر بالالتزامات المقدمة في مجال خدمات الإنشاءات والمقاولات فحسب ولكن أيضاً بمعظم الاتفاقات التي وقعت عليها مصر وبصفة خاصة فيما يتعلق بتحرير الاستثمارات وتحرير التجارة في السلع ، ولا سيما مواد ومستلزمات البناء والتشييد كالأسمنت والحديد والزجاج والأخشاب والأدوات الصحية إلى غير ذلك من مستلزمات الإنتاج .

٢ - انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية على قطاع البناء والتشييد في مصر:

لا شك أن تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية التجارة العالمية له العديد من الآثار على الاقتصاد القومي المصري بكل قطاعاته وأنشطته ، وهذا الأمر إن كان يحمل العديد من المزايا للاقتصاد المصري إلا أنه يحمل في طياته الكثير من الصعوبات والتحديات والتي يمكن أن تكون سبباً لبعض المشاكل في قطاعات معينة .

ومن المؤكد أن هذا الأمر سيلقي بظلاله أيضاً على قطاع التشييد والبناء باعتباره واحداً من أهم الأنشطة الخدمية . ونظراً لطبيعته الخاصة فإن هناك العديد من الآثار السلبية والإيجابية لاتفاقية تحرير الخدمات على قطاع التشييد والبناء المصري .

ويمكن القول إن أهم المزايا التي يتيحها اتفاق الخدمات تتمثل في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة . فضلاً عن استفادة مصر من قوانين الدول الأخرى في تنظيم قطاعات الخدمة فيها .

- وبالنسبة لقطاع التشييد والبناء فإن تأثير اتفاقية التجارة يتلخص فيما يلي^(١) :
- يتيح فتح السوق أمام المنافسة الأجنبية للشركات المحلية التعرف على أحدث التكنولوجيات في هذا المجال ، واكتساب خبرة اضافية ترفع من مستوى أداء هذه الشركات وتدعم مكانتها في الأسواق المحلية والخارجية خاصة في البلاد العربية وإفريقيا حيث تعتبر صناعة البناء والتشييد من الصناعات ذات التوجه التصديري والتي لمصر فيها مزايا نسبية وسابق خبرة في تلك الدول.
 - يلاحظ أن دخول الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية يستلزم قيامها بنقل العديد من الأجهزة والمعدات وبعض مواد البناء من الخارج بينما تعمل الشركات المحلية من خلال شبكة وطنية متكاملة من الموردين ومقاولي الباطن مما يعطيها ميزة نسبية تجعل من المنافسة الحرة التي توفرها الاتفاقية حافزاً لهذه الشركات المحلية لقيامها بالتطوير المستمر لأنظمتها ومعداتها بحيث تحافظ على الميزة النسبية التي تؤهلها لمنافسة الشركات الأجنبية أو التعاون معها والاستفادة منها .
 - أظهرت الخبرة السابقة لمصر في مجال تحرير الخدمات - قبل جولة أورجواي - أن المنافسة الأجنبية يمكنها أن تساهم في رفع مستوى الخدمة دون تعرض المنتج الوطني للضياح ولعل خبرة البنوك المصرية في فترة الانفتاح الاقتصادي دليل على ذلك .
 - قدمت مصر التزامات بتحرير أنشطة محددة في قطاع البناء والتشييد ومن ثم فإنه أصبح من الممكن نفاذ الشركات الأجنبية للسوق المحلي ، ومن الناحية المقابلة فإن التزامات الدول الأخرى في نفس القطاع تمثل الفرص

^(١) د. سلطان أبو علي ، التحديات الجديدة للجات وأثرها على مصر ، مجلة البحوث التجارية ، تجارة الزقازيق، العدد الأول ، المجلد السابع ، ١٩٩٥ .

الممكنة للشركات المصرية وغيرها في دخول أسواق تلك الدول خاصة وأن صناعة المقاولات المصرية من الصناعات التي يمكن أن يكون لها وضع متميز في الأسواق الخارجية ولاسيما الدول العربية والإفريقية .

- لا يترتب على تحرير قطاع الخدمات أعباء إضافية أو تعديل بعض القوانين فالمقاول الأجنبي لا بد أن يخضع للقوانين المصرية وأن يكون له شريك مصري بنسبة ٥١% وأن يكون مسجلاً بالاتحاد المصري لمقاولي البناء والتشييد كما أنه لا يحصل على أي مشروع نقل تكلفته عن ٤٠ مليون جنيه لأن هذه المشروعات قاصرة على المقاول المصري .

- تقضي أحكام الاتفاقية التي وقعت عليها مصر بأن المشتريات الحكومية وكذلك الإنشاءات الحكومية والعامة لا تدخل ضمن الاتفاقية إلا إذا نُصر على ذلك صراحة في جداول محددة . ونظراً لأهمية حجم الإنشاءات الحكومية - بما في ذلك البنية الأساسية - فإن هذه الأحكام تأتي في صالح الشركات الوطنية بما يتيح الفرصة لتطوير هذه الشركات وتعزيز قدرتها التنافسية.

- هناك بعض الصناعات المرتبطة بصناعة البناء والتشييد مثل الأدوات الصحية والسيراميك والأسمنت تعتبر من الصناعات القوية ولا خوف عليها من إزالة التعريفات الجمركية ، بل يمكن لهذه الصناعات أن تنافس في الأسواق الخارجية بما يزيدها قوة وكفاءة وبما ينعكس في النهاية على قطاع البناء والتشييد من خلال زيادة جودة الإنتاج .

- ازدياد المنافسة وإزالة الحواجز الجمركية سوف يفيد كلاً من المستهلك والمنتج من خلال رفع مستوى الخدمة المقدمة والارتقاء بها وكذلك تخفيض تكلفة الإنتاج ، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية كالآلات والمعدات التي لا تستطيع مصر إنتاجها .

- تعاني الكثير من شركات القطاع من مشكلات عديدة سبق الإشارة إليها لعل أبرزها ضعف الإنتاجية واختلال الهياكل التمويلية للكثير من الشركات والتخلف التكنولوجي للبعض منها ، ومن المتوقع زيادة حدة هذه المشكلات مع تزايد الاتجاه نحو تحرير التجارة في السلع والخدمات بما يجعل هذه الشركات غير قادرة على تقديم خدماتها بالجودة والسعر المطلوبين ، وبالتالي فإن هذه الشركات لا تستطيع الاستمرار والنمو ما لم تحل هذه المشكلات ، وهو ما يستدعي أن تعمل هذه الشركات على إعادة الهيكلة والسعي نحو المعرفة والتأهيل والتكامل ، خاصة وقد دخل الساحة العربية والأفريقية - التي تعد الأسواق المتاحة للشركات المصرية - شركات أجنبية تمتلك التقنيات الحديثة والوسائل المتجددة في التنظيم والأداء ، فضلاً عن منافسة هذه الشركات للشركات المحلية داخل السوق المحلي .
- تتألف صناعة التشييد والبناء من أنشطة متعددة مثل إنتاج مواد البناء والمؤسسات الاستشارية والمقاولات وهيئات التمويل ومؤسسات التطوير والتدريب ... إلخ . ويلاحظ في هذا المجال أن مجموع فعاليات هذه الصناعة لم ترق على الصعيد المحلي إلى مستوى تكاملي ولا تجمعها منظومة شاملة متناسقة بما يجعلها - وهي على هذا الوضع - لا تستطيع المنافسة أو حتى التعاون مع الشركات الأجنبية في الداخل والخارج ، فلا شك أن المستقبل سيكون للكيانات ذات الكفاءة العالية التي تجمع تخصصات متعددة تخضع لأسس الإدارة العلمية في مجالات إدارة المشروعات ورقابة الجودة مع الإلمام الواعي - بدرجة كبيرة بكافة التقنيات والمواد الحديثة .

ويتضح من العرض السابق أن هناك عدداً من الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تؤثر على كفاءة الأداء داخل قطاع التشييد والبناء في الفترة الحالية

والمستقبلية ، وأن ما يمكن أن يفسر على أنه عنصر سلبي يمكن أن يتحول إلى عنصر إيجابي إذا تم أخذ هذه الآثار في الاعتبار ومحاولة تلافيها والعمل على رفع كفاءة الأداء والإنتاجية ، ومن ثم العمل على تطوير الأداء والتأهيل العلمي للكوادر البشرية والاهتمام بالتدريب والجودة وإدارة المشروعات بأسلوب علمي، وجلب واستحداث التكنولوجيا حتى يمكن الاستفادة بالعناصر الإيجابية وتفادي أو التقليل من أهمية الآثار السلبية .

وخلاصة القول أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يمثل تحدياً حقيقياً أمام مصر ليس في قطاع التشييد والبناء فحسب ولكن في كافة الأنشطة والقطاعات وهو ما يتطلب المزيد من الجهد في كافة المجالات لضمان تحقيق مصر مكانة في منظومة النظام الدولي الجديد وخاصة السعي إلى المزيد من الاعتماد على العلم والتكنولوجيا وضرورة الاستمرار في التطوير والنهوض بالصناعات المحلية وإدخال التطوير النوعي لرفع جودة المنتجات وخفض تكاليفها .

(٢) المشاركة المصرية – الأوروبية :

تم التوقيع في ٢٥ يونية ٢٠٠١ على الاتفاق الأوروبي المتوسطي بين جمهورية مصر العربية والجماعات الأوروبية ودولها الأعضاء ، وقد تم بموجبه الدخول في مشاركة بين مصر من جانب والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جانب آخر .

ويتوافر في الاتحاد الأوروبي عدد من المقومات تعطيه الأولوية في علاقات مصر الخارجية، فهو يعتبر من أكبر وأنجح التجمعات الاقتصادية في العالم ، فضلاً عما يحققه التقارب مع أوروبا من توازن مطلوب في علاقات مصر الدولية ، كما يمثل القرب الجغرافي بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي أحد العوامل الرئيسية لنجاح أي تكامل اقتصادي .

وتمثل دول الاتحاد الأوروبي في مجموعها أهم شريك تجاري لمصر فعلى سبيل المثال بلغت الصادرات المصرية الى دول الاتحاد في عام ١٩٩٥ حوالي ٤٨,٩ % من إجمالي صادرات مصر، كما بلغت الواردات من دول الاتحاد حوالي ٣٩,١ % من إجمالي واردات مصر في ذات العام . وقد بلغ إجمالي التجارة الخارجية لمصر مع دول الاتحاد حوالي ٩٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ بما شكل نحو ٤١,٤ % من إجمالي تجارة مصر الخارجية^(١).

وعلى الجانب الآخر تعتبر تجارة مصر مع دول الاتحاد هامشية تماماً بالنسبة لإجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي حيث تمثل صادرات وواردات مصر من دول الاتحاد حوالي ٠,١٤ % ، ٠,٤ % على التوالي من إجمالي صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي . وفيما يتعلق بالميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي فإنه يسفر عن عجز متواصل بلغ نحو ٤١٨٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ بما يمثل نحو ٤٤ % من قيمة التجارة بين الطرفين في العام المذكور.

ويقوم الاتفاق بين مصر والاتحاد الأوروبي على دعامتين أساسيتين هما : تحرير التجارة بين مصر ودول الاتحاد تمهيداً لإقامة منطقة تجارة حرة في غضون ١٢ عاماً ، وكذلك قيام الاتحاد الأوروبي بتقديم عون فني ومالي لمصر يؤهلها لأن تكون شريكاً كاملاً في علاقة اقتصادية متوازنة ومتكافئة.

ويحدد الاتفاق مجالات التعاون بين الجانبين وهي المجالات التي سيقدم الاتحاد الأوروبي فيها الدعم والمعونة لتأهيل الاقتصاد المصري ، وهذه المجالات هي : التعاون الاقتصادي ، التعليم والتدريب والتعاون العلمي والتكنولوجي ، والتعاون

^(١) أحمد النجار ، المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية ، مؤتمر مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦ .

فى مجالات الصناعة والزراعة ، والارتفاع بمستوى الجودة والمواصفات الفنية، وتشجيع الاستثمار والسياحة ، والتعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية .
أما فى مجال الخدمات الخاصة بالإنشاءات والمقاولات فقد أصبحت التزامات مصر والاتحاد الأوروبى فى نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية هى التى تحكم معيار العلاقة بين مصر والجانب الأوروبى فى هذا المجال . وعلى ذلك فإن الجانب المؤثر فى اتفاقية المشاركة بين قطاع التشييد والبناء يتمثل فى تحرير التجارة فى مواد البناء والجوانب المتعلقة بها كقواعد المنشأ والمواصفات الفنية وحقوق الملكية الفكرية .

ويمكن القول إن المشاركة مع أوروبا يمكن أن تحمل عدداً من المزايا لشركات البناء والتشييد المصرية يتمثل بعضها فى فتح سوق ضخم أمام هذه الشركات لتصدير خدمات الإنشاءات والمقاولات خاصة وأن بعض الشركات المصرية قد نجحت فى غزو أسواق الإنشاءات فى بعض الدول العربية والأفريقية وبعض دول أوروبا الشرقية . كذلك فمن المتوقع زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة فى مصر وهو ما يشجع على قيام العديد من المشروعات وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على خدمات البنية الأساسية لهذه المشروعات .

ويضاف إلى ما سبق ارتفاع جودة الإنتاج والخدمات المقدمة ، حيث ستضطر هذه الشركات إلى تطوير خدماتها وتقديمها بأعلى جودة ممكنة لكي تستطيع المنافسة أمام الشركات الأوروبية - وغيرها - فى الداخل والخارج . كما لا يمكن إغفال مساهمة الاتحاد الأوروبى فى برنامج تأهيل وتطوير بعض قطاعات الاقتصاد القومى ومنها الصناعة سواء عن طريق الدعم المادى أو

الفني ودعم برامج التدريب والبحوث وهو ما يمكن استثماره في تطوير وتحديث صناعة البناء والتشييد .

وكما يحمل اتفاق المشاركة مع أوروبا الموحدة العديد من المزايا فإنه في ذات الوقت يثير العديد من المخاوف ، فمن المتوقع أن تواجه خدمات الإنشاءات منافسة غير متكافئة على الأقل في الأسواق الخارجية حيث تمتلك الشركات الأوروبية الخبرة والمقومات المادية والفنية والبشرية بدرجة تفوق كثيرا ما لدى الشركات المصرية من هذه الإمكانيات والمقومات .

وكذلك فإن المواصفات الفنية وقواعد المنشأ قد تمثل عائقاً أمام صادرات مصر من خدمات الإنشاءات والمقاولات وكذلك من مواد ومستلزمات البناء لاسيما وأن الدول الأوروبية تضع شروطاً أو مواصفات فنية عالية لا تستطيع الصناعة المصرية الوصول إليها بما لديها من إمكانيات. كما أن تطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية سيؤدي الى ارتفاع أسعار بعض مواد البناء وذلك لارتفاع أثمان براءات الاختراع .

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول إن المشاركة المصرية الأوروبية تفرض تحدياً آخر أمام الاقتصاد المصري بكافة قطاعاته يستلزم العمل على الاستفادة من الفرص التي يتيحها والاستعداد لمواجهة التهديدات الناتجة عنه ، وذلك بالسعي نحو التطوير والتأهيل لمواجهة المنافسة التي يفرضها قيام منطقة للتجارة الحرة بين مصر وأوروبا . وعلى أية حال فإن هذه المنافسة سوف يفرضها تيار تحرير التجارة الدولية في ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية . هذا بالإضافة إلى أن التزامات مصر في اتفاق المشاركة لا يخرج عن التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية التجارة العالمية .

(٣) السوق العربية المشتركة :

أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية أحد سمات الاقتصاد الدولي في الوقت الحالي ، وقد تزايد الاتجاه نحو إقامة تكتلات اقتصادية جديدة أو توسيع نطاق تكتلات قائمة بالفعل خاصة مع تحرير التجارة في السلع والخدمات وزيادة حدة المنافسة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية السابق التحدث عنها ولا سيما وأن اتفاقيات تحرير التجارة تعتبر أن المعاملات بين أطراف التكتل الاقتصادي هو أمر داخلي وليس دولياً ، كما تتمتع التكتلات الاقتصادية بمزايا عديدة في إطار اتفاقية التجارة العالمية لا تتمتع بها الدول الأعضاء منفردة .

ويتجه العالم الآن إلى نظام عالمي جديد تتراجع فيه مكانة الكيانات المحدودة والاقتصاديات الصغيرة غير المتطورة ، مفسحة المجال لتعاظم دور الاقتصاديات المتطورة والكيانات الكبيرة التي تستهدف المصالح المشتركة لأعضائها كضرورة تنموية في الحاضر والمستقبل .

وقد أدركت الدول العربية مؤخراً أن التكامل الاقتصادي العربي لم يعد شعاراً أو هدفاً سياسياً بقدر ما هو ضرورة تنموية تتعكس آثارها بشكل قوي على قدرة هذه الدول اقتصادياً وسياسياً وعلى مكانتها في النظام الدولي الأشمل .

وعلى الرغم من أن التكامل بين الأقطار العربية يعد بديهية اقتصادية واستراتيجية وأمنية للوطن العربي ، إلا أن محاولات التكامل الماضية بين الدول العربية لم تتجح بالدرجة الكافية ولم تحقق إلا أهدافاً جزئية محدودة من أهدافها المعلنة .

وفرض الوضع الحالي على الساحتين الإقليمية والعالمية واقعاً جديداً لا تستطيع الدول العربية أن تتجاهله ، فالتجارة العالمية تتجه للتحرر في ظل منظمة التجارة العالمية ، كما قامت بعض الدول العربية بالتوقيع على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوربي ، بالإضافة إلى مشروع السوق الشرق أوسطية الذي يعرض على الساحة ما بين وقت وآخر .

ولقد صدر عن مؤتمر القمة العربية في يونيو ١٩٩٦ تكليفا رسميا إلى المجلس الاقتصادي العربي بالتحرك لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية لتكون نواة لقيام سوق عربية مشتركة ، وقد بدأ التنفيذ الفعلي لهذه المنطقة ابتداء من يناير ١٩٩٨ بحيث تسقط جميع القيود الكمية الجمركية وغير الجمركية بحلول عام ٢٠٠٨ .

ولا شك أن قيام السوق العربية المشتركة سوف يكون له العديد من الآثار على كافة الدول العربية، وسوف تتأثر به قطاعات الاقتصاد العربي بدرجات متفاوتة ، ولا ريب في أن قطاع البناء والتشييد العربي سوف يكون في مقدمة القطاعات التي سوف تتأثر بقيام السوق وذلك نظراً للزيادة المتوقعة في التجارة البينية العربية سواء السلعية أو الخدمية وكذلك زيادة الاستثمارات العربية البينية والمشروعات المشتركة بين الدول العربية ، وهو ما ينعكس بالضرورة على قطاع التشييد والبناء في صورة زيادة الطلب على البناء والتشييد . والجدير بالذكر أن قطاع البناء والتشييد المصري يعتبر من القطاعات الرائدة على المستوى العربي ولذلك فهو من أكثر قطاعات الاقتصاد المصري تأثراً بالسوق العربية المشتركة في حالة قيامها .

١ - السمات العامة للتجارة العربية البينية:

تتسم التجارة بين الدول العربية بعدة سمات لعل من أهمها انخفاض الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية واستمرارها دون ١٠ % من قيمة

التجارة الخارجية العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ^(١) . واستمرار هذه النسبة المنخفضة يؤدي بلا شك الى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية وتفضيل الاستثمار في المشروعات الموجهة الى الأسواق الدولية . ومن ناحية أخرى فإن انخفاض مستوى الاستثمار سيؤدي إلى بقاء هذا المستوى المنخفض للتجارة العربية البينية ، ولهذا لا بد أن يكون الجهد المبذول في اتجاهين وهما تشجيع الاستثمار العربي وتنمية التجارة العربية البينية .

كما تتميز التجارة البينية للدول العربية بتركزها الجغرافي الشديد إذ تتركز الصادرات البينية لأي دولة عربية في أسواق ثلاث دول عربية على الأكثر . ومن أبرز سمات التبادل التجاري العربي البيني التأثير بالعلاقات السياسية الثنائية التي تلعب دوراً هاماً في حجم التبادل التجاري العربي البيني فهناك علاقة طردية بين العلاقات السياسية بين الدول العربية وحركة التبادل التجاري بينها . ويشكل البترول نسبة عالية في الصادرات البينية للدول النفطية ونسبة عالية في الواردات البينية للدول العربية غير النفطية .

وتعكس هذه السمات للتجارة العربية البينية ضعف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وضعف آليات تنمية هذه التجارة على مر السنين ؛ على الرغم من تعدد وتنوع مؤسسات العمل العربي المشترك وتوافر كافة المقومات التي تؤهل الدول العربية لإقامة وحدة اقتصادية شاملة وليس زيادة التبادل التجاري فقط .

(١) د. معصم سليمان ، نحو استراتيجية لتنمية التجارة العربية - مجلة شئون عربية ، العدد ٧٩ ، ١٩٩٤ .

٢ - التكتل الاقتصادي العربي في ظل منظمة التجارة العالمية :

تتمتع التكتلات الإقليمية بمزايا عديدة في إطار منظمة التجارة العالمية التي لا تمنع قيام تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا والسوق العربية ، بل على العكس فإن كل هذه التكتلات تتمتع بمزايا لا تحصل عليها الدول الأعضاء منفردة .

وتعتبر منظمة التجارة العالمية أن المعاملات بين أطراف التكتل الواحد أمر داخلي وليس دولياً ، وهذا التعاون بينها لا يمثل في عرف العقود الدولية تعاوناً بين دول منفصلة بل يتم التعامل مع الدول المكونة له كتكتل واحد وهو ما دعى العديد من الدول إلى السعي لتكوين عدد من التكتلات الاقتصادية كما سبق ذكره.

ولما كانت الدول العربية - رغم ثراء بعضها - تعتبر تصنيفها من الدول النامية فإنها تستفيد من مزايا عديدة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية . ويمكن تلخيص أهم المزايا التي يمكن للدول العربية تحقيقها في حالة قيام تكتل اقتصادي بينها فيما يلي :

- الحصول على أفضل مزايا تنافسية في إطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى .
- التعاون الإقليمي بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقاً للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عربية .
- تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة تتيح ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية مع جذب الاستثمارات العربية الخارجية للداخل بما يساعد على إقامة سوق مالية ومشروعات مشتركة عربية موحدة .

- توفير مصادر التمويل العربية كبديل للمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين حفاظاً على السلطة العربية الوطنية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية وأثر ذلك على السيادة السياسية .
- ضمان وجود حد أدنى من الصادرات العربية المتبادلة في مجال العمالة والسلع والخدمات .
- يمكن من خلال التكامل العربي تحمل تكاليف الحصول على التقنية الحديثة المتقدمة والتي قد لا تستطيع دولة واحدة أن تتحملها بمفردها .

٣- دور قطاع التشييد والبناء في الاقتصاد العربي:

يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين في نشاط قطاع البناء والتشييد العربي خلال العشرين عاماً الماضية كما يلي :

المرحلة الأولى : وهي الفترة التي شهدت ارتفاع أسعار البترول مادة الإنتاج والتصدير الأولى في الوطن العربي وامتدت هذه المرحلة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٣ ، وقد شهدت تلك المرحلة تنفيذ عدد كبير من المشاريع الإنمائية خاصة في الدول العربية المصدرة للبترول، وقد غطت هذه المشاريع مختلف المجالات من طرق ومطارات وموانئ ومستشفيات ومحطات الكهرباء ومصانع وغيرها .

وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة في المشاريع التنموية الى زيادة الطلب على العمالة الوافدة وكذلك حدوث اختناقات كبيرة خاصة في مدخلات البناء والتشييد. وجاءت هذه المرحلة ومعظم شركات البناء والتشييد العربية لم يشدد عودها بعد، الأمر الذي زاد من الاعتماد على الشركات الأجنبية الأوروبية والأمريكية بما في ذلك التسليم الكامل للمشروعات Turn Key Job ، ولم يقتصر الأمر على محدودية قدرة المقاول العربي على تنفيذ المشاريع كبيرة الحجم فقط بل وكذلك

على المشاريع التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة . وتقدر قيمة أعمال البناء في أواخر هذه المرحلة بنحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً^(١)، وهو ما يشير إلى حجم الأموال التي ذهبت إلى الشركات الأجنبية وحرمت منها شرابيين الاقتصاد العربي بكل ما يعنيه ذلك من استبعاد آثار المضاعف في الدورة الاقتصادية وضياح فرص الاستثمار والعمل فيه .

المرحلة الثانية : وهي الفترة من ١٩٨٣ وحتى ١٩٩٥ ، وقد شهدت هذه الفترة انخفاضاً حاداً في أسعار البترول ، ودخلت معظم الاقتصادات العربية في حالة ركود أو نمو بطيء ، وتراجع خلال هذه الفترة حجم أعمال المقاولات في الدول العربية وانسحبت معظم الشركات الأجنبية من سوق المقاولات العربية ، ودخلت بعض الشركات الأجنبية في مشاركة مع شركات عربية ، كما أن الأخيرة قد نمت وأصبحت أكثر قدرة وتأهيلاً للقيام بأعمال البناء والتشييد . وأصبحت هناك شركات عربية على قدر كبير من التأهيل مثل شركة المقاولون العرب المصرية وشركتي الخرافي وبن لادن السعوديتين .

ولم يكن انخفاض الإيرادات النفطية فقط هو العامل الوحيد وراء تراجع المقاولات والإنشاءات العربية ولكن يضاف إلى ذلك اكتمال البنية الأساسية للدول العربية المصدرة للبترول ، وكذلك ما أصاب المنطقة من حروب واضطرابات وحالة عدم استقرار وما نتج عنها من تحويل الموارد إلى المجالات العسكرية والأمنية . هذا بجانب ما أصاب معظم دول المنطقة من أزمات اقتصادية وعجز في موازين مدفوعاتها استوجب تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي في هذه الدول .

^(١) د. سليمان المنذري ، دور المقاولات في العمل العربي المشترك ، ندوة دور الجامعة ومؤسسات العمل في دعم المقاولات العربية في البناء والتشييد " الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء ، القاهرة ١٧-٢٠ / مايو

وقد شهدت الفترة التالية لعام ١٩٩٢ زيادة ملحوظة في أعمال البناء والتشييد في الدول العربية فقد بلغت قيمة أعمال البناء والتشييد في عام ١٩٩٥ حوالي ٧٠ مليار دولار ، وبلغ الناتج المحلي العربي من ذلك القطاع في نفس العام نحو ٣٣,٢ مليار دولار^(١) .

ويشير الوضع الحالي إلى أن التعاون العربي في مجال المقاولات لا يزال محدوداً وأن الشركات الأجنبية تلعب دوراً كبيراً في أعمال البناء والتشييد العربية حيث تقوم هذه الشركات حالياً بتنفيذ ٨٠% من قيمة أعمال المقاولات العربية^(٢) ، كما يواجه تصدير خدمات المقاولات والإنشاءات فيما بين الدول العربية صعوبات عديدة تتمثل في القيود المفروضة على انتقال العمالة والضرائب والقيود المفروضة على دخول الأسواق وغير ذلك من القيود .

ويستدعي الوضع القائم أن تقوم قطاعات البناء والتشييد بالدول العربية بالتعاون فيما بينها وتكوين شركات عربية - عربية وأخرى عربية - أجنبية لتكتسب الخبرة عن طريق التعاون مع هذه الشركات . كما يجب على الشركات الوطنية السعي نحو التطوير والتأهيل والتدريب وجلب التكنولوجيا وتوطينها . ويتعين على مؤسسات التمويل العربية أن تدعم هذه الشركات مالياً وفنياً وأن تعطيها الأولوية في تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق هذه الصناديق . بالإضافة إلى ضرورة دعم الحكومات العربية ومؤسسات التمويل الوطنية لهذه الصناعة الهامة للاقتصاد الوطني والعربي .

والجدير بالذكر أن قيمة الواردات السلعية اللازمة لصناعة البناء والتشييد تقدر قيمتها بحوالي ٣٢ مليار جنيه سنوياً وذلك بخلاف الواردات غير المنظورة

(١) د. تيسير عبد الجبر - المرجع السابق .

(٢) سلطي الزعبي - ورقة نقابة مقاولي الإنشاءات الاردنيين ، المرجع السابق .

من الخدمات الاستشارية^(١) ، ولو تمكنت الدول العربية من تغطية نسبة ١٠% سنوياً من قيمة هذه المدخلات من الأسواق العربية لأمكن زيادة قيمة التجارة العربية البينية بمقدار ٣ مليارات دولار سنوياً وهو ما يعادل زيادة بنسبة ٢٥% سنوياً في قيمة التجارة العربية البينية ، أي أن صناعة البناء والتشييد يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تنمية التجارة العربية البينية .

ومن جهة أخرى فإن أحد المعوقات الرئيسية لصناعة المقاولات العربية بشكل عام هو تجزئة السوق إلى سوقاً محلية صغيرة لا تساعد على إقامة شركات مقاولات بأحجام كبيرة. ومن ثم فإن ضيق السوق المحلية يقف حائلاً دون مساهمة قطاع المقاولات في التطور التكنولوجي وفي الاستفادة من الفرص المتاحة لإقامة المشروعات الكبرى في الدول العربية .

ومن هنا تظهر العلاقة التبادلية بين تطوير صناعة المقاولات في الدول العربية وإقامة سوق عربية تتيح سوق واسعة أمام الشركات العربية ومن ثم توفير فرص التطور والنمو والمساهمة بشكل أكبر في تنمية الاقتصادات العربية، بالإضافة إلى توفير المواد بأسعار مناسبة وتسهيل تبادل الخبرة والمعرفة المكتسبة .

٤- أثر قيام السوق العربية على قطاع البناء والتشييد المصري:

يمكن القول إن قيام السوق العربية المشتركة سوف يكون له العديد من الآثار على كافة قطاعات الاقتصاد القومي المصري ، وبصفة خاصة قطاع التشييد والبناء ، فالشركات المصرية تعد من أكثر الشركات العربية

^(١) د. معتصم سليمان - صناعة المقاولات العربية ودورها في إقامة منطقة التجارة الحرة

خبرة في مجال الإنشاءات والمقاولات ، كما تمتلك الكثير من الكوادر الفنية والمهنية التي قد لا تتوافر في بلد عربي آخر .

ومن المتوقع أن تختفي جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية نتيجة قيام السوق العربية وهو ما يتيح للشركات المصرية النفاذ إلى الأسواق العربية بلا قيود ، ولا سيما وأن بعض هذه الشركات لها خبرة سابقة للعمل بالدول العربية خاصة دول الخليج ، بالإضافة إلى المزايا التفضيلية التي ستحصل عليها الشركات العربية بصفة عامة في ظل السوق المشتركة .

ويقدر أحد خبراء التشييد والبناء المصريين الدخل الناتج من التركيز على تصدير أنشطة المقاولات إلى الأسواق العربية بحوالي ٢ مليار دولار سنوياً ، خاصة وأن دول الخليج توجد بها حركة مستمرة في البناء والتشييد .

لذلك كان على الشركات المصرية بالتعاون مع الجهات المعنية وضع خطة شاملة لغزو الأسواق العربية والتي تتصارع عليها الشركات الأجنبية ، على أن تتضمن هذه الخطة دراسة للأسواق العربية ومتطلبات العمل بكل سوق على حدة وبناء قاعدة للمعلومات لتكون أساساً للدخول إلى هذه الأسواق .

ويعزز من موقف الشركات المصرية خبرتها السابقة في العمل بالدول العربية بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في القرب الجغرافي بين الدول العربية وهو ما يعمل على تخفيض تكلفة النقل للمعدات والآلات والمواد والأفراد ، ويحقق للشركات المصرية ميزة تنافسية في مواجهة الشركات الأجنبية الأخرى . ويضاف إلى ذلك عامل وحدة اللغة وهو ما يعتبر أحد العوامل الهامة للعمل في الأسواق خاصة في مجال المقاولات والإنشاءات العربية .

ويتيح قيام السوق أيضاً فرصة الاندماج بين الشركات المصرية ومثيلاتها العربية بما يساعد على تكامل الأنشطة وزيادة قدرات هذه الشركات وهو ما يسهل إمكانية توفير التمويل اللازم للحصول على التكنولوجيا المتطورة والانطلاق معاً إلى الأسواق الخارجية غير العربية والمنافسة مع الشركات الأجنبية .

ويلقي ذلك على الشركات المصرية عبئاً آخر يتمثل في الإسراع بعمليات التطوير والتحديث والاهتمام بالتدريب والتسويق وإنشاء مراكز للمعلومات والاتصال لكي يمكن تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق المزايا التي يتيحها قيام سوق عربية موحدة .

مما سبق يمكن القول إن التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة على اختلاف أبعادها وانعكاساتها على الاقتصاد القومي بكل قطاعاته تتطلب المزيد من الجهد والتحرك السريع نحو وضع وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تطوير وتنمية قطاع التشييد والبناء والتركيز بصفة خاصة على الجودة في جميع مراحل التنفيذ مع إنشاء أجهزة لرقابة الجودة بكل مشروع وكذلك التركيز على التدريب المتميز للمهندسين والفنيين .

وغني عن البيان أن التطورات الاقتصادية الحالية وبصفة خاصة المشاركة المصرية الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية سوف تجعل الأسواق مفتوحة أمام الشركات الأجنبية بما تملكه من إمكانيات هائلة ومن ثم ستواجه الشركات المصرية منافسة ضارية في الداخل والخارج ، وهو ما يلقي على هذه الشركات عبء مواجهة هذه المنافسة عن طريق التخطيط ورسم السياسات التي تمكنها من حل مشاكلها الحالية ، والانطلاق نحو المنافسة في الداخل والخارج وبصفة خاصة في الأسواق العربية والأفريقية .